الصباح الاقتصادية
12
العدد 3195 - السنة الحادية عشرة
الخميس 9 صفر 1440 - الموافق 18 أكتوبر 2018
Thursday 18 October 2018 - No.3195 - 11 th Year

تقدمت مرتبتين في «مؤشر التنافسية العالمية 2018»

الكويت تحتل المرتبة الأولى عالمياً في استقرار الاقتصاد الكلي

المنتدى الاقتصادي العالمي

- رفع ترتيب تنافسية الكويت إلى المرتبة 54 عالمياً بتقدمها مرتبتين مقارنة بالعام الماضي
- تغير جذري طرأ على المشهد التنافسي العالمي بسبب تأثير الثورة الصناعية الرابعة
- الاقتصاد الأمريكي هو الأقرب إلى «حدود القدرة التنافسية» تليه سنغافورة وألمانيا وسويسرا واليابان

كشف تقرير "مؤشر التنافسية العالمية 2018" الذي أصدره بالأمس "المنتدى الاقتصادي العالمي" عن تحسن مرتبة دولة الكويت في 47 من أصل 90 مؤشر قياس لقطاعات مختلفة، مما رفع ترتيب تنافسية دولة الكويت الى المرتبة 54 عالميا، وهو تقدم بمرتبتين مقارنة بالعام الماضي.

وأظهر التقرير تقييم دولة الكويت في المرتبة الأولى عالميا في إستقرار الإقتصاد الكلي، ورصد تحسن في مؤشرات مؤسسية منها "استقلالية القضاء" و"حرية الصحافة" و"خفض اعباء القوانين" و"اللوائح الحكومية" التي تؤثر سلبا على تنافسية الإقتصاد، كما رصد التقرير تحسن شبكات النقل والمواصلات في مؤشري "جودة الطرق" و"كفاءة خدمات النقل الجوي" وفيما يتعلق بتطوير وتنمية سوق العمل تقدمت الكويت في مؤشر سياسات العمل والأجور والإنتاجية.

واحرزت الكويت اداء مميزا في ركيزة استقرار الاقتصاد الكلي منافسة بذلك كبرى اقتصادات العالم واكثرها تنافسية.

ويخلص التقرير الى ان الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية الاقتصادية في عالم بات اكثر تحولا من خلال تقنيات رقمية جديدة تشكل مجموعة جديدة من التحديات للحكومات والشركات وهي اذا ما اجتمعت فقد يكون لها اثر سلبي على النمو المستقبلي والانتاجية.

ووفقا للتقرير الذي يستخدم منهجية جديدة تماما هذا العام فقد حلت دولة الامارات العربية المتحدة في المركز ال27 عالميا والاولى اقليميا تليها دولة قطر في المرتبة الثانية وفي المركز ال30 عالميا ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة اقليميا وبالمركز ال39 عالميا وسلطنة عمان بالمرتبة الرابعة اقليميا و47 عالميا.

أما متوسط أداء الدول العربية الأخرى فيتراوح وفقا للتقرير ما بين المركز ال50 والمركز ال39 بعد المئة اي المركز ما قبل الاخير والذي كان من نصيب اليمن.

وعلى الصعيد العالمي كان المركز الاول من نصيب الولايات المتحدة اذ كانت الدولة الاقرب الى حدود القدرة التنافسية بناتج اجمالي بلغ 85,6 من اصل 100 فيما حلت كل من سنغافورة وألمانيا في المركزين الثاني والثالث تباعا تليهما سويسرا واليابان.

وخلص التقرير الى ان تغيرا جذريا طرأ على المشهد التنافسي بسبب تأثير الثورة الصناعية الرابعة الامر الذي انعكس على جاهزية الاقتصادات للمستقبل وقيمة رأس المال الاجتماعي والديون السيادية.

ويستخدم التقرير منهجية جديدة تماما هذا العام ليتمكن من اشتمال كافة ابعاد الاقتصاد العالمي في ظل الثورة الصناعية الرابعة اذ ان العديد من العوامل التي سيكون لها الاثر الاكبر في دفع عجلة التنافسية في المستقبل لم تكن تعني اهمية كبرى في القرارات السياسية الرئيسية سابقا.

وبحسب التقرير فإن العالم المشترك بين اكثر اقتصادات العالم تنافسية يتمثل بوجود امكانية كبيرة للتحسين فعلى سبيل المثال على الرغم من ان التقرير يجد ان سنغافورة هي اكثر اقتصادات العالم "جاهزية للمستقبل" إلا انه يجد ان السويد هي الافضل اداء فيما يتعلق بالقوى العاملة المنصرسة رقميا.

وفي الوقت ذاته تتمتع سويسرا وفقا للتقرير بأكثر العمالة فعالية لإعادة رسم السياسات واعادة تدريبها اما الشركات الامريكية فهي الاسرع عندما يتعلق الامر بتبني التغيير.

واعرب التقرير عن القلق من "الضعف النسبي" في كافة الاقتصادات فيما يتعلق بإتقان عملية الابتكار بداية من توليد الافكار وانتهاء بتسويق المنتجات.

ولم يغفل التقرير آثار التوترات التجارية وردود الفعل السلبية ضد العولمة على القدرات التنافسية للدول مشيرا الى وجود دلائل على اهمية الانفتاح بالنسبة للقدرة التنافسية.

وذكر التقرير ان الاقتصادات ذات الاداء الجيد في المؤشرات التي تدل على الانفتاح كانخفاض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وسهولة توظيف العمالة الاجنبية والتعاون في طلب براءة الاختراع تحقق ايضا اداء جيدا في الابتكار وكفاءة الاسواق.

واوضح ان هذه البيانات تشير الى ان صحة الاقتصاد العالمي ستتاثر ايجابا اذا ما عادت الدول لتبني المزيد من الانفتاح والتكامل إلا انه من الضروري وضع سياسات يمكن من خلالها تحسين ظروف الأفراد المتاثرين سلبا بالعولمة في بلدانهم.

ويجد التقرير ايضا ان سياسات اعادة التوزيع وشبكات الامان والاستثمارات في رأس المال البشري فضلا عن فرض المزيد من الضرائب التصاعدية الرامية الى معالجة عدم المساواة لا تتسبب في إضعاف مستويات القدرة التنافسية للاقتصادات.

وفي تعليق له على التقرير ذكر المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي كلاوس شواب في مقدمة التقرير "ان تبني اسس الثورة الصناعية الرابعة اصبح عاملا اساسيا في تحديد القدرة التنافسية".

واضاف ان المنتدى الاقتصادي العالمي يتبع في هذا التقرير منهجا يقيم مدى جودة اداء الدول وفقا للمنهج الجديد.

وتوقع شواب ان يرى المجتمع الدولي فجوة عالمية جديدة بين الدول التي تدرك اهمية التحولات المبتكرة وتلك التي لا تدركها ولا تطبقها مستندا في ذلك الى ان "الاقتصادات التي تدرك اهمية الثورة الصناعية الرابعة ستكون هي وحدها القادرة على فتح باب الفرص امام شعوبها".

■ زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني من الأولويات الحكومية وحجر الأساس في عملية الإصلاح المالي والإقتصادي

لا بد من تكامل الانفتاح والاشتمال

في الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات التجارية وردود الفعل السلبية ضد العولمة، يجد التقرير دلائل على اهمية الانفتاح بالنسبة للقدرة التنافسية. فعلى سبيل المثال، الاقتصادات ذات الأداء الجيد في المؤشرات التي تدل على الانفتاح كانخفاض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وسهولة توظيف العمالة الأجنبية والتعاون في طلب براءة الاختراع تحقق ايضا اداءً جيداً في الابتكار وكفاءة الأسواق. وتشير هذه البيانات إلى ان صحة الاقتصاد العالمي ستتاثر إيجابا إذا ما عادت الدول لتبني المزيد من الانفتاح والتكامل، إلا انه من الضروري وضع سياسات يمكن من خلالها تحسين ظروف الافراد المتاثرين سلبا بالعولمة في بلدانهم.

هذا ويجد التقرير ايضاً ان سياسات إعادة التوزيع، وشبكات الأمان، والإستثمارات في رأس المال البشري، فضلاً عن فرض المزيد من الضرائب التصاعدية الرامية إلى معالجة عدم المساواة، لا تتسبب في إضعاف مستويات القدرة التنافسية للاقتصادات. وبما أن القدرة التنافسية والشمولية لا تتعارضان، فإنه من الممكن للدول ان تكون مؤيدة للنمو وشاملة في الوقت ذاته. على سبيل المثال، فإن متوسط ساعات عمل الأفراد في الاقتصادات العشر الأكثر تنافسية، اقل بخمس ساعات أسبوعيا مقارنة بالأفراد في اقتصادات دول البريكس الثلاثة – البرازيل والهند وروسيا – والتي توفر بيانات خاصة بأوقات العمل.

إحدى النتائج الرئيسية للتقرير هي الحاجة إلى نهج واسع النطاق لزيادة القدرة التنافسية – حيث أن الأداء الجيد في إحدى المؤشرات لا يمكن له أن يعوض عن اداء ضعيف في مؤشر آخر. الأمر الذي يتوضح جلياً عند الحديث عن الابتكار، فعلى الرغم من أن التركيز على التكنولوجيا قد يوفر فرصاً هائلة لتطور البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ، إلا أن على الحكومات الا تغفل عن القضايا التنموية "القديمة" كالحوكمة والبنية التحتية والمهارات. وعليه، فإن أحد العوامل المقلقة التي توضحت من خلال تقرير التنافسية لهذا العام هو أن جودة المؤسسات في 117 دولة من بين الـ 140 دولة التي شملها التقرير، لا تزال تشكل عبئا على القدرة التنافسية.

ومن جانبها قالت سعدية زهيدي، عضو مجلس الإدارة ورئيس مركز الاقتصاد والمجتمع الجديد لدى المنتدى الاقتصادي العالمي: "ليست التنافسية لعبة يفوز فيها من يحرز المركز الأول، إنما يمكن لجميع البلدان أن تصبح أكثر ازدهارا، بوجود فرص لتحقيق قفزات اقتصادية، ونشر أفكار مبتكرة عبر الحدود، وأشكال جديدة لخلق القيمة، فإن الثورة الصناعية الرابعة تعطي فرصا هائلة لكافة الاقتصادات. إلا أن التكنولوجيا ليست عصا سحرية، ويجب على الدول الاستثمار في الأفراد والمؤسسات لتحقيق وعد التكنولوجيا".

الأداء الإقليمي:

بناتج إجمالي 85.6 من اصل 100، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الأقرب إلى حدود القدرة التنافسية. وهي الأفضل اداءً في ركيزة النشاط التجاري بفضل ثقافتها المواتية لريادة الأعمال، وكذلك في ركيزتي سوق العمل (81.9) والنظام المالي (92.1)، وهي من العوامل التي تساهم في جعل النظام البيئي للابتكار في الولايات المتحدة واحداً من افضل الأنظمة البيئية في العالم (86.5، المركز الثاني بعد ألمانيا). هذا ويبقى الإطار المؤسسي للولايات المتحدة سليما نسبيا (74.6 في المركز الثالث عشر)، إلا إن النتائج تشير إلى ضعف النسيج الاجتماعي (63.3، مقابل 65.5 سابقا) وتفاقم مشكلات الوضع الأمني (79.1 مقابل 56 سابقا) – إن معدل جرائم القتل في الولايات المتحدة يعادل خمسة اضعاف متوسط المعدل في الاقتصادات المتقدمة.

وعلى صعيد آخر، فإن الولايات المتحدة بعيدة عن حدود التنافسية في عدد من الركائز كالضوابط والتوازنات (76.3 في المركز الأربعين)، واستقلال القضاء (79.0 في المركز الخامس عشر)، والفساد (75.0 في المركز السادس عشر)، كما تتخلف عن معظم الاقتصادات المتقدمة في الركيزة الصحية، حيث يبلغ متوسط العمر السليم 67.7 سنة (في المركز السادس والاربعين عشر)، وهو ثلاث سنوات اقل من متوسط الاعمار في الاقتصادات المتقدمة، وستة أعوام اقل من سنغافورة. واخيراً، يعتبر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منخفضا نسبيا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى.

بما في ذلك الجوانب المتعلقة باشتراكات الانترنت السريع وعدد مستخدمي الإنترنت، بناتج إجمالي 71.2 في هذه الركيزة تتخلف الولايات المتحدة عن كوريا بفارق 20 نقطة.

بالإضافة إلى الولايات المتحدة، تحتل بعض اقتصادات مجموعة العشرين مراكزا في ترتيب العشر الأوائل. فألمانيا (ثالثة بناتج 82.8)، واليابان (خامسة بناتج 82.4)، والمملكة المتحدة (ثامنة بناتج 82.0). ولا بد من الإشارة إلى ان نتائج اداء اقتصادات مجموعة دول العشرين متفاوت للغاية. حيث يصل الفارق بين الولايات المتحدة، افضل الدول اداء، والارجنتين، اسوا دول مجموعة العشرين اداء (المرتبة الواحدة والثمانين بناتج 57.5) إلى حوالي 30 نقطة و80 مرتبة.

إليه، تحتل سنغافورة المرتبة الثانية في الترتيب العام (بناتج إجمالي 83.5)، ويعتبر الانفتاح السمة المميزة لسنغافورة التي تعتبر مركزا تجاريا عالميا، واحد أساسيات نجاحها الاقتصادي. هذا وهي تحتل المركز الأول عالميا في ركيزة البنية التحتية، بناتج إجمالي اقرب إلى الكمال 95.7 وذلك بفضل بنية النقل التحتية وشبكة اتصاله عالية المستوى.

وإلى جانب سنغافورة واليابان، حلت دولة أخرى من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في ترتيب العشر الأوائل، وهي هونغ كونغ (المركز السابع بناتج 82.3)، الأمر الذي يؤكد الاعتقاد السائد بان زخم النمو الشامل الذي تشهده المنطقة سيستمر. ولا بد من الإشارة إلى أن اقتصادات منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الثلاثة هذه تتميز ببنية تحتية (عادية)، وبنية تحتية رقمية واتصال عالمي المستوى، واستقرار اقتصادي كلي، ورأسمال بشري قوي، ونظم مالية متطورة.

ومن دول المنطقة الأخرى، حلت كل من استراليا وكوريا في المركزين الرابع عشر والخامس عشر تباعا بمجموع 78.9، و78.8 وحجزتا لنفسيهما مكانا ضمن أفضل عشرين اقتصاد. ولا يخفى أن أكبر فجوة في هذه المنطقة تكمن في تطوير نظام إيكولوجي للابتكار، حيث تحتل نيوزيلندا المرتبة العشرين عالميا في ركيزة القدرة على الابتكار، بينما تحتل كوريا المرتبة الثامنة.

أما فيما يخص الأسواق الناشئة فحلت منغوليا في المرتبة التاسعة والتسعين بناتج 52.7، وكمبوديا في المرتبة العاشرة بعد المائة بناتج 50.2، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في المرتبة الثانية عشرة بعد المائة بناتج 49.3 وهي تبعد أكثر من نصف الطريق عن حدود التنافسية، مما يجعل نظامها هشا أمام أي صدمة مفاجئة، كارتفاع أسرع من المتوقع في أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة وتصاعد التوترات التجارية.

ومن بين الأسواق الناشئة الكبيرة في مجموعة البريكس فإن الصين هي الأكثر تنافسية، حيث تحتل المرتبة 28 في مؤشر التنافسية العالمية بناتج إجمالي 72.6. تليها روسيا في المرتبة 43، وهما الوحيدتين في قائمة أفضل 50 دولة، تليهما الهند في المرتبة 58، والتي أحرزت تقدماً بخمسة مراتب عن العام الماضي لتسجل أفضل تقدم ضمن مجموعة دول العشرين.

أما جنوب أفريقيا، التي تتبع الهند فقد شهدت تراجعا بخمسة مراتب، لتصل إلى المرتبة 67، أما البرازيل، ففي أسف المجموعة بخسارة ثلاثة مراتب عن العام الماضي، لتحل في المرتبة 72.

وفي أوروبا نرى أن دول الشمال الغربي هي الأكثر تنافسية، بينما تعتبر تنافسية دول الجنوب الغربي متوسطة. كذلك فإن تنافسية دول المنطقة الشمالية الشرقية لا تنفك تتصاعد، فيما تنافسية دول الجنوب الشرقي متعثرة للغاية. وعلى الرغم من استمرار الهشاشة بسبب التحولات السياسية الأخيرة، فإن عوامل القدرة التنافسية الأساسية في أوروبا كالصحة والتعليم والبنية التحتية والمهارات تحافظ على ترتيبها. هذا وتحتل السويد المركز التاسع عالميا بناتج إجمالي 81.7. وهي الأكثر تنافسية بين اقتصادات دول أوروبا الشمالية، بينما تحتل فرنسا لنفسها مركزا ضمن ترتيب العشرين الأوائل بناتج إجمالي 78.0، وترتيب 17 عالميا. وتكمن أكبر التفاوتات في أوروبا في النظم الإيكولوجية الوطنية للابتكار، حيث تتفوق بلدان أوروبا الشرقية والبلقان إلى البنية التحتية للابتكار، في حين تحدد دول أوروبية أخرى مثل ألمانيا وسويسرا معايير الابتكار العالمية.

تتصدر تشيلي (33، ناتج إجمالي 70.3) إقليم أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي بفارق كبير، متقدمة على المكسيك (46، ناتج إجمالي 64.6) والأوروغواي (53، ناتج إجمالي 62.7). أما فنزويلا (127، ناتج إجمالي 43.2) وهايتي (138، ناتج إجمالي 36.5) فاسوأ دول الإقليم أداء. ولا بد من الإشارة إلى أن القدرة التنافسية في هذا الإقليم لا تزال هشة وعرضة لمزيد من المخاطر بسبب عدة عوامل عدة، منها زيادة خطر الحماية التجارية في الولايات المتحدة، وتفشي الأزمة الاقتصادية والإنسانية في فنزويلا، والاضطرابات الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تهدد منطقة البحر الكاريبي، وحتى عدم اليقين السياسي فيما يخص الانتخابات في أكبر اقتصادات المنطقة، وعليه فإن انعدام الأمن وضعف المؤسسات يشكلان أكبر التحديات بالنسبة لغالبية دول إقليم أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي.

حلت سبعة عشر دولة من بين 34 شملها التقرير من دول إفريقيا جنوب الصحراء في ترتيب العشرين الأواخر، وإن متوسط أداء المنطقة الذي يصل إلى 45.2 يضعها أبعد من منتصف الطريق من حدود التنافسية. تتصدر جزر موريشيوس المنطقة بترتيب 49، وناتج إجمالي 63.7، متقدمة على جنوب أفريقيا (67، 60.8)، وبفارق 30 نقطة و91 مرتبة عن تشاد (140 في ذيل التقرير بناتج إجمالي 35.5). أما كينيا فتحتل المركز 93 بناتج إجمالي 53.7، بينما تحتل نيجيريا المرتبة 115 برصيد 47.5.

■ تحسن مرتبة الكويت في 47 من أصل 90 مؤشر قياس لقطاعات مختلفة

البنك الوطني يختتم برنامجه التدريبي لموظفي شركة نفط الكويت

اختتم بنك الكويت الوطني من خلال الموارد البشرية للمجموعة بالتعاون مع مجموعة الشركات الأجنبية والنفط والتمويل التجاري، برنامجه التدريبي لموظفي شركة نفط الكويت، حيث قام البرنامج بتدريب الكوادر الفنية في الشركة في ادارات مختلفة من البنك الوطني.

واستمر البرنامج لمدة أربعة أسابيع ناقش فيها مواضيع عديدة منها: التعريف بالأعمال المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه من الشركات الأجنبية، التمويل التجاري، الخزانة، العمليات، ادارة تمويل المشاريع بالقروض المشتركة، إدارة المخاطر، خطابات الضمان، الاعتماد المستندي بجميع أنواعه بالإضافة إلى مكافحة غسيل الأموال.

من جانبه، قال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبلاني "إن بنك الكويت الوطني حريص على نشر الثقافة المصرفية بين الكوادر العاملة في المجال النفطي من خلال التوعية بالعمل المصرفي بما يساهم في توضيح المعلومات المصرفية المطلوبة في عملهم".

وأكد العبلاني على أن أهمية البرنامج التدريبي تأتي من خلال المحاور التي تناولها والتي ستسهم مستقبلا في توفير المعرفة لدى الموظفين الذين يتعاملون مع القطاع المصرفي، مبينا أن المحاور التي ناقشها البرنامج اشتملت على كافة الجوانب الخاصة بالتدريب النظري والعملي وذلك بهدف صقل وتنمية امكانيات وقدرات العنصر البشري في القطاع النفطي.

وأشار إلى أن بنك الكويت الوطني يعتبر تدريب الكوادر الوطنية العاملة جزءا مهما من مسؤوليته الاجتماعية، حيث يفخر البنك بكونه أحد أكبر الجهات في القطاع الخاص استثمارا في الكفاءات الوطنية.

من جهة أخرى عبر مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والنفط والتمويل التجاري السيد/ براديب هاندا عن سعادته جراء إقامة البرنامج التدريبي لموظفي شركة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، مشيرا إلى أن الوطني لديه التزام جاد و فعال بقطاع النفط والغاز ويتطلع دائما إلى دعم هذا القطاع الاستراتيجي بشكل مستمر لتمكينه من تحقيق رؤية 2040.

وتعكس مبادرات بنك الكويت الوطني التدريبية رؤيته العميقة تجاه الاستثمار في الموارد البشرية، حيث يوفر البنك لأجل ذلك نخبة من أفضل خبراء العمل المصرفي الذين يقدمون خبراتهم لتلك الكوادر الواعدة، حيث تتواصل هذه المبادرات سنويا انسجاما مع سياسات البنك الراسخة للنهوض بمسؤولياته الاجتماعية وإيمانا منه بالأثر الفعال لهذه البرامج الهادفة في خدمة المجتمع وأبنائه، كما إنها تعكس الدور القيادي الذي يلعبه البنك الوطني في هذا المجال منذ عقود طويلة.

مؤشرات البورصة تستعيد عافيتها و«العام» يرتفع 13.71 نقطة

انهت البورصة تعاملاتها امس الاربعاء على ارتفاع المؤشر العام 13,71 نقطة ليبلغ مستوى 5008,02 نقطة بنسبة 0,27 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 58,5 مليون سهم تمت من خلال 3176 صفقة نقدية بقيمة 14,9 مليون دينار كويتي (نحو 49,17 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 22,6 نقطة ليصل إلى مستوى 4695,2 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,48 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 32,2 مليون سهم تمت عبر 1270 صفقة نقدية بقيمة 3,3 مليون دينار (نحو 10,89 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 8,8 نقطة ليصل إلى مستوى 5180,5 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,17 في المئة من خلال كمية أسهم 26,2 بلغت مليون سهم تمت عبر 1906 صفقات بقيمة 11,5 مليون دينار (نحو 37,95 مليون دولار).

وكانت شركات (اسمنت ابيض) و(أسيا) و(دبي الأولى) و(الديرة) و(جياد) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (زين) و(المال) و(أهلي متحد) و(برقان) و(الأفكو) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (سنام) و(وطنية دق) و(مراكز) و(وربة ت) و(صلبوخ).

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (منشآت) للمشاريع العقارية عن اجتماع مجلس إدارة بشأن التسوية مع الهيئة العامة للزكاة السعودية وإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.